



جمعية الأمم المتحدة
للبيئة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للبيئة



جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الثالثة

نيروبي، ٤-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
أداء برنامج العمل والميزانية، بما في ذلك تنفيذ
قرارات جمعية البيئة

التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٩/٢ بشأن استعراض منتصف المدة للبرنامج الرابع لوضع
القانون البيئي واستعراضه دورياً (برنامج مونتيفيديو الرابع)

تقرير المدير التنفيذي

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بالقرار ١٩/٢ بشأن استعراض منتصف المدة للبرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الرابع)، التي دعيت فيه الدول الأعضاء إلى تعيين جهات اتصال وطنية لتبادل المعلومات وبناء القدرات من أجل العمل المشترك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتوفير التوجيه له في تعزيز تطبيق برنامج مونتيفيديو ورصد وتقييم تنفيذه.

وتضمن القرار أيضاً توجيه طلبات إلى المدير التنفيذي فيما يتعلق بتحديد الإجراءات ذات الأولوية المتعلقة بالقانون البيئي خلال الفترة المتبقية من البرنامج الرابع؛ ووضع التوجيهات للدول الأعضاء من أجل إنشاء الأطر التشريعية وأطر التنفيذ والإنفاذ التي تتسم بالفعالية، على نحو يتسق مع مقرر مجلس الإدارة ٩/٢٧ بشأن تعزيز العدالة والحوكمة والقانون من أجل الاستدامة البيئية؛ وإعداد تقييم لتنفيذ وفعالية وأثر البرنامج الرابع، ومقترحات بشأن العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القانون البيئي لفترة محددة تبدأ في عام ٢٠٢٠.

ويواصل المدير التنفيذي الاستجابة لتلك الطلبات من خلال تنفيذ المشاريع في مجال القانون البيئي، بوسائل منها بدء المشاريع والمبادرات الجديدة تمشياً مع الإنجاز المتوقع (ب) للبرنامج الفرعي المتعلق بالإدارة البيئية التابع لكل من برنامجي العمل لفتري السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و٢٠١٨-٢٠١٩.

أولاً - مقدمة

١ - دعت جمعية الأمم المتحدة للبيئة في قرارها ١٩/٢ بشأن استعراض منتصف المدة للبرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتفيدو الرابع)، الدول الأعضاء إلى تعيين جهات اتصال وطنية لتبادل المعلومات وبناء القدرات من أجل العمل المشترك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتوفير التوجيه له في تعزيز تطبيق برنامج مونتفيدو ورصد وتقييم تنفيذه.

٢ - وتضمن القرار أيضاً توجيه طلبات إلى المدير التنفيذي فيما يتعلق بتنفيذ برنامج مونتفيدو الرابع خلال الفترة المتبقية منه. ويواصل المدير التنفيذي الاستجابة لتلك الطلبات من خلال بدء المشاريع والمبادرات الجديدة تمشياً مع الإنجاز المتوقع (ب) للبرنامج الفرعي المتعلق بالإدارة البيئية التابع لكل من برنامجي العمل لفتري السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩.

ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٩/٢

٣ - عملاً بالقرار ١٩/٢، قامت ٨٤ دولة من الدول الأعضاء حتى تاريخ الإبلاغ بتعيين جهات اتصال وطنية لتبادل المعلومات وبناء القدرات من أجل العمل المشترك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتوفير التوجيه له في تعزيز تطبيق برنامج مونتفيدو، ولرصد وتقييم تنفيذه.

٤ - وشرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التنسيق مع جهات الاتصال الوطنية التي تم تعيينها، وأطلعها في تموز/يوليه ٢٠١٧ على استراتيجية تهدف إلى توجيه التعاون في المستقبل، في إطار القرار ١٩/٢. وقد بدأ برنامج البيئة أيضاً في إشراك جهات الاتصال في العمليات الجارية والمستقبلية لوضع التوجيهات للدول الأعضاء من أجل إنشاء الأطر التشريعية وأطر التنفيذ والإنفاذ التي تتسم بالفعالية، على نحو يتسق مع مقرر مجلس الإدارة ٩/٢٧. وتشمل هذه التوجيهات تقريراً عالمياً عن سيادة القانون البيئي ينتظر صدوره، وعملية للخبراء بشأن الجرائم التي لها آثار خطيرة على البيئة، جرى تنفيذها عملاً بالقرار ١٤/٢ بشأن التجارة غير القانونية في الأحياء البرية ومنتجات الحياة البرية، وأداتان لتقاسم المعرفة بشأن القانون البيئي، وهما بوابة الأمم المتحدة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، إنفورميا (InforMEA) وقاعدة بيانات القانون البيئي المسماة إيكوليكس (ECOLEX).

٥ - ومن الآن فصاعداً، وrehناً بتوافر الموارد، يتمثل الهدف في مواصلة إضفاء الطابع الرسمي والمؤسسي على التعاون بين جهات الاتصال الوطنية وبرنامج البيئة. وستشمل العملية تنظيم الاجتماعات الافتراضية لجهات الاتصال في النصف الثاني من عام ٢٠١٧ والاجتماعات المباشرة لجميع جهات الاتصال الوطنية في الربع الأول من عام ٢٠١٨، ويتوخى خلال تلك الفترة بدء وإطلاق الأنشطة المطلوبة للتقييم النهائي للبرنامج الرابع لوضع القانون البيئي الجديد للعام ٢٠٢٠ وما بعده. ومن أجل مواصلة تعزيز عمل برنامج البيئة المتعلق ببرنامج مونتفيدو وإدماج التعاون مع جهات الاتصال الوطنية، يتوخى تنفيذ مشروع مكرس في إطار برنامج العمل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

٦ - وعلى النحو المطلوب في القرار ١٩/٢، يواصل برنامج البيئة بذل الجهود الرامية إلى تحديد الإجراءات ذات الأولوية خلال الفترة المتبقية من البرنامج الرابع في المجالات التي أبرزها كبار المسؤولين الحكوميين الخبراء في القانون البيئي أثناء استعراض منتصف المدة للبرنامج الرابع، بما في ذلك الصلة بين البيئة والصحة العامة في سياق التصدي للتلوث وتحسين نوعية الهواء بمقتضى الفقرة ٢ (أ) من القرار ١٩/٢. فعلى سبيل المثال، قدم برنامج البيئة

التوجيهات بشأن وضع القوانين المتعلقة بالقضاء على الدهانات المحتوية على الرصاص، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والتحالف العالمي للتخلص من الدهانات المحتوية على الرصاص.

٧ - ويقود برنامج البيئة مجهوداً عالمياً مشتركاً مع المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من أجل توعية أعضاء السلطة القضائية بالحقوق الدستورية في بيئة صحية، وتقييم أثر تلك الحقوق، التي جرى تكريسها في أكثر من ١٠٠ من الدساتير الوطنية في جميع أنحاء العالم. ويطرح برنامج البيئة بقوة أيضاً الروابط بين البيئة الصحية وحقوق الإنسان ضمن منظومة الأمم المتحدة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك بالعمل مع عدد من وكالات منظومة الأمم المتحدة ومبادراتها. وأدى ذلك إلى زيادة إدراج أعمال برنامج البيئة في التوجيهات على نطاق المنظومة، على سبيل المثال إلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. ويدعم برنامج البيئة أيضاً أعمال لجنة القانون الدولي بشأن موضوع حماية الغلاف الجوي.

٨ - ولا يزال بناء قدرات الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في الأعمال المتعلقة بتنفيذ القانون البيئي والامتثال له وإنفاذه، بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، يمثل أولوية عالية بالنسبة لبرنامج البيئة، ولا سيما في سياق تقاسم الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ البعد البيئي لخطة العام ٢٠٣٠ وفي معالجة التلوث. وفي العام ٢٠١٦، أنتج برنامج البيئة دليلاً لمقرري السياسات عن المحاكم والهيئات القضائية البيئية. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، نشر البرنامج استعراضاً عالمياً بشأن الدعاوى القضائية المتعلقة بالمناخ والمسائل القانونية التي تنطوي عليها. وإضافة إلى ذلك، وفي إطار العمل الذي يقوم به برنامج البيئة مع القضاة في جميع أنحاء العالم، نظمت في البرازيل الندوة القضائية الإقليمية الثانية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي ركزت على الحقوق الدستورية والبيئة. وشارك أكثر من ٦٠ قاضياً من المنطقة في المداولات بشأن المسائل الإجرائية والوسائل التي يمكن أن تنفذ بها المحاكم الأحكام الدستورية المتعلقة بحماية البيئة. ويعمل برنامج البيئة أيضاً مع مؤسسات التدريب القضائي في أفريقيا لكي يجعل التدريب في مجال القانون البيئي في أفريقيا جزءاً من التعليم القضائي، وقد نظمت حلقات العمل لتدريب المدربين من أجل تطوير المهارات المطلوبة لتقديم التدريب للموظفين القضائيين في مجال القانون البيئي.

٩ - وعلاوة على ذلك، اشترك برنامج البيئة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في وضع وإدارة دورة دراسية عبر الإنترنت تتناول حقوق الإنسان والحماية البيئية من أجل التنمية المستدامة. وكذلك بدأ برنامج البيئة أيضاً دورة دراسية بشأن تحضير القوانين والتشريعات المتعلقة بالمياه، تركز على تنفيذ المبادئ الدولية للإدارة المستدامة للمياه. وفي إطار مبادرة الجمارك الخضراء، يقوم البرنامج بتحديث دليله للجمارك الخضراء وموارد الإنترنت المتعلقة به ويعمل على وضع منهج دراسي إقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي سيستخدم في تدريب موظفي الجمارك في مجال مكافحة التجارة غير القانونية في السلع الأساسية الحساسة بيئياً، وعلى إنفاذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

١٠ - وفي إطار مبادرة بوابة إنفورميا الإلكترونية، يوفر برنامج البيئة دورات إلكترونية مجانية ومتاحة بالوتيرة التي يرغبها الدارس لقاعدة متزايدة من المستخدمين من الحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني بشأن المسائل المتعلقة بالقانون البيئي الدولي. وفي إطار هذه الجهود، تعاون البرنامج مع جامعات مختلفة في كينيا، مساهماً في التثقيف والتدريب في مجال البيئة من خلال دعم فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بالقانون البيئي. وترجم دليل بشأن إنفاذ القانون البيئي يتضمن معلومات مفصلة عن الممارسات السليمة من أفريقيا، وآسيا الوسطى، وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين إلى اللغة الروسية، في حين ترجمت إلى اللغة الإسبانية الوثيقة

المعنونة ”إعمال المبدأ ١٠ من إعلان ريو: دليل التنفيذ“ (Putting Rio Principle 10 into Action: an implementation guide).

١١ - وسيساهم التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٩/٢ في البرنامج الفرعي للإدارة البيئية التابع لبرنامج العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ من أجل تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة في إطار الإنجاز المتوقع (ب)، وهو: '١' زيادة عدد التدابير القانونية والمؤسسية التي تتخذها البلدان لوضع القوانين الوطنية وإنفاذها وتحسين تنفيذ الغايات والأهداف البيئية المتفق عليها دولياً، بمساعدة برنامج البيئة وبناء على طلب تلك البلدان؛ '٢' زيادة عدد البلدان التي تجري استعراضاً لتحسين الامتثال للالتزامات البيئية الدولية وإنفاذها، وتصدر توصيات تتعلق بذلك، بمساعدة برنامج البيئة وبناء على طلب تلك البلدان؛ '٣' زيادة عدد المبادرات التي تتخذها المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة والشراكات التي تقيمها دعماً لتطوير القانون البيئي الوطني والدولي وتنفيذه، بمساعدة برنامج البيئة.

١٢ - وسيساهم هذا التقدم أيضاً في تحقيق مؤشرين من المؤشرات الواردة في إطار الإنجازات المتوقعة من برنامج العمل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ وهما: (أ) '٣' زيادة الإجراءات المنسقة في مجال السياسات التي تتخذها البلدان بشأن القضايا البيئية التي تشغل المجتمع الدولي؛ و(ب) '١' زيادة عدد البلدان التي لديها قدرات مؤسسية وأطر قانونية معززة من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتحقيق الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠/أهداف التنمية المستدامة.

١٣ - ولا تزال هناك تحديات في التمويل فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٩/٢. وسيواصل برنامج البيئة جمع الأموال من أجل تنفيذ القرار، ولا سيما لتيسير المشاركة الكافية لجهات الاتصال الوطنية. وكذلك يعتزم البرنامج مواصلة توحيد الأعمال المتعلقة بالقانون البيئي وتحديد أولوياتها خلال تنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، مع توسيع الشراكات وقاعدة الموارد التي ستدعم ذلك العمل.

ثالثاً - التوصيات والإجراءات المقترحة

١٤ - تشجّع الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم للأعمال التي يقوم بها برنامج البيئة بشأن القانون البيئي، وعلى تعيين جهات الاتصال الوطنية في حالة الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد، من أجل التعاون مع برنامج البيئة وتوفير التوجيه له في تعزيز تطبيق برنامج مونتفيدو.